مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

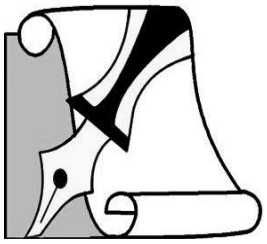

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

العلاقات الإسرائيلية ـ التركية: عوامل الإنقطاع والإستمرارية

١ . الأهمية الجيوسياسية لتركيا:

تحتل تركيا، على الصعيد الجيوسياسي، موقعاً جغرافياً متميزاً جعل منها جسراً متعدد الإتجاهات بين أوروبا وآسيا والوطن العربي، واعتمد الغرب في ظل "الحرب الباردة" على هذا الموقع بوصفه حاجزاً يمنع وصول الإتحاد السوفياتي السابق إلى ما يُسمى "المياه الدافئة"، أي منطقة البحر المتوسط و"الشرق الأوسط". وأصبحت تركيا في تلك المرحلة لاعباً إقليمياً مهماً في المنطقة، خاصةً مع سيطرتها وتحكمها بمضيقي "البوسفور والدردنيل"، وكونها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف شمالي الأطلسي "الناتو ."

لكن بالرغم من ذلك فإنّ موقعها هذا لم يُغنها عن حاجتها إلى المنطقة العربية عامةً، وذلك لوجود الكثير من الحسابات، في مقدمتها الحسابات الأمنية والإستراتيجية، ووجود الكثير من القضايا المشتركة بين الجانبين.

٢ . خلفية تاريخية:

دخل الأتراك الإسلام منذ أن فتح العرب المسلمون بلاد الترك بين عامي ٧٠٥ –٧١٥ م، وبعدها شارك الأتراك وبفاعلية في الحضارة الإسلامية، ودخلت الخلافة العثمانية معظم الوطن العربي إبتداءً من عام ١٥١٦ م. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت بلاد الشام "سورية الطبيعية"، ومن ضمنها فلسطين، جزءاً مهماً من الخلافة العثمانية، وبعد قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ بدأت مرحلة طويلة من العلاقات بين الجانبين التركي والعربي بالرغم من الكثير من المعوقات والإشكالات التي شابتها .

كانت أولى العلاقات بين تركيا وجيرانها من العرب قد بدأت مع سورية والعراق، كونهما دولتين تقعان على حدودها الجنوبية مباشرةً، وقد اهتمت تركيا بتوطيد علاقاتها معهما بشكلٍ كبير، إلا أنّ عوامل الإختلاف حول الكثير من القضايا المشتركة كانت أكبر بكثير من عوامل الإلتقاء، وهذا ما أثر سلباً في طبيعة العلاقات فيما بينها مدة طويلة من الزمن. ومع ذلك شكل الدين الإسلامي ركيزة أساسية من ركائز العلاقات التي قامت وما تزال بين تركيا والعرب، وكان سبباً للكثير من المواقف والمتغيرات السياسية لدى الجانبين. وعلى الرغم من إسقاط الخلافة العثمانية بمساهمة عربية، وتأسيس الجمهورية التركية ذات المبادئ العلمانية، ونشوء أجيال متعاقبة من المثقفين المتأثرين بالنزعة القومية الطورانية التركية، إلا أنّ الشعب التركي بقي في الوقت نفسه

شعباً مسلماً، وهذا ما برز وتأكد من خلال فوز العديد من الأحزاب التركية ذات البعد الإسلامي، وتشكيلها للعديد من الحكومات .

لقد إرتبطت تركيا وسورية الطبيعية، بما فيها فلسطين، منذ القدم إرتباطاً جغرافياً وتاريخياً وثيقاً، واستمر هذا الإرتباط طوال مرحلة الحكم العربي الإسلامي، الأموي ثم العباسي، ثم في فترة الخلافة العثمانية، إذ أصبحت بلاد الشام إحدى أهم الولايات العثمانية طوال أربعة قرون متتالية. وبعد إنتهاء عهد الخلافة العثمانية في الوطن العربي عامةً، وبلاد الشام خاصةً، منذ إتفاقية سايكس – بيكوعام ١٩١٦، ثم خسارة الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، تراجعت القوات العثمانية إلى داخل تركيا بالتزامن مع بدء نزول قوات الإحتلال الفرنسي على شاطئ إسكندرونة. وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢ إتخذ مصطفى كمال أتاتورك قراراً بإلغاء الخلافة العثمانية، وبعد أن قام نائبه "عصمت إينونو" بتوقيع معاهدة لوزان مع الحلفاء عام ١٩٢٣، تم إعلان النظام الجمهوري في تركيا، وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٣ انتُخب مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس للجمهورية التركية، وأصبح الجنرال عصمت إينونو أول رئيس حكومة. وفي ٣ آذار ١٩٢٤ قرر المجلس الوطني الكبير "البرلمان" في جلسة سرية الموافقة على إقتراح أتاتورك بخلع الخليفة العثماني "محمد السادس"، وإلغاء الخلافة العثمانية نهائيا. شكل هذا الحدث التاريخي صدمةً كبيرةً للكثير من العرب الذين اعتبروا إلغاء الخلافة العثمانية ضربةً كبيرةً للإسلام والمسلمين، خاصةً أنّ أتاتورك أمعن كثيراً في علمنة تركيا بإلغائه الكثير من التقاليد الإسلامية، وبذلك أخذت تركيا تتجه بعلاقاتها نحو الغرب الأوروبي والأميركي بشكل تام، وضعفت علاقاتها مع جوارها العربي. لقد عمل أتاتورك منذ توليه رئاسة الجمهورية على ترسيخ مبدأ "الإنعزالية" في السياسة الخارجية لتركيا تجاه العالم العربي والإسلامي، والإنفتاح بشكل كامل على الغرب، وإقتباس كل مظاهر الثقافة الغربية وأبرزها اللغة وتطبيقها في تركيا .

عام ١٩٤٧، كانت تركيا بين الدول التي اعترضت على خطّة الأمم المتحدة للتقسيم، التي شملت إقامة دولة يهودية ودولة فلسطينية في فلسطين. على الرغم من ذلك، ففي آذار ١٩٤٩، وبعد أن وقّعت مصر ولبنان على إتّفاق الهدنة مع "إسرائيل"، إعترفت تركيا رسميّاً بدولة "إسرائيل". وعلى الرغم من ذلك، فإن التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين تأخر حتى العام ١٩٥٠، وكان لهذه الخطوة وقعُها في السياسة الإسرائيلية التي إعتبرتها تل أبيب مكسباً إستراتيجياً يصبُّ في خدمة عدد من الأهداف البعيدة المدى، ومنها:

١ . إختراق الدائرة الإسلامية وتعزيز شرعية إسرائيل الإقليمية والدولية، ما يعني إمكانية أن تكون هذه العلاقة نموذجاً للعلاقة مع العديد من الدول الإسلامية الخائفة أو المترددة سواءً بسبب العامل الديني الذي يمنعها من ذلك أو بسبب عوامل نفسية وشعبية أخرى.

٢ . تثبيت الخطة الجيوسياسية الإسرائيلية لأول رئيس حكومة صهيوني (دافيد بن غوريون)، القاضية بمحاصرة العالم العربي، وتعرف باسم (نظرية التخوم) أو (التحالف المحيط) أو (سياسة شد الأطراف). وتقوم هذه النظرية على محاصرة العمق العربي بحزام معادٍ من الدول، مثل إيران الشاه وتركيا وأثيوبيا والهند، لتقويض القومية العربية وتأمين التواصل مع المحيط الجيوسياسي الخارجي لإسرائيل وتوجيه الضغط باتجاه الدول العربية. وعلى الرغم من البداية المبكرة للعلاقات الثنائية، إلا أنها لم تكتسب الزخم المطلوب والذروة المتوقعة إلا في التسعينيات من القرن الماضي، ذلك أن تلك الفترة شهدت مشاركة الطرفين للتحديات نفسها والهواجس الأمنية والأولويات الجيوسياسية نفسها، الأمر الذي جعل عدداً من الملفات المشتركة قاعدة ترتكز عليها العلاقات الثنائية، فمثلاً شكّلت سوريا عدواً مشتركاً لكل من "إسرائيل" وتركيا، لا سيما بسبب وجود مشكلات مع الأخيرة في ما يتعلق بدعم دمشق للمتمردين الأكراد، ومشكلة لواء الإسكندرون، ومشكلة المياه، ومشكلات حدودية وعدد من المشكلات ذات الطابع الأمني التي تشكل أولوية قصوى لدى الطبقة العسكرية العلمانية الأتاتوركية .

٣ . تركيا في الأهداف القومية الإسرائيلية:

في عام ١٩٨٢ حدد آرييل شارون، كوزير للدفاع، دائرة المجال الحيوي لإسرائيل، وذلك أمام لجنة الخارجية والدفاع التابعة للكنيست في جلستها في ١٩٨٢/١٢/١٢ على النحو التالي :

"هي المنطقة التي تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، وتشمل جميع مناطق العالم العربي المتاخمة، علاوةً على إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى زيمبابوي وجنوب أفريقيا جنوبا". وقد توسعت هذه الدائرة في التسعينيات لتمتد من الساحل الشرقي للأطلسي غرباً، إلى إيران وباكستان شرقاً، ومن دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً إلى كيب تاون بجنوب أفريقيا جنوبا. "من هنا يمكننا أن نفهم مغزى التعاون الإستراتيجي القائم بين إسرائيل وتركيا، وقازاخستان والهند، ووضع مخططات إسرائيلية بالتعاون مع الهند وسريلانكا لضرب مجمع (كاهوتا) النووي في باكستان، وتعاون إسرائيل مع تركيا لتوجيه ضربات جوية ضد

سوريا وإيران والعراق، والتجارب النووية الإسرائيلية في جنوب أفريقيا إبّان فترة الحكم العنصري هناك، والتغلغل السياسي والإقتصادي والعسكري في دول وسط وجنوب أفريقيا وتعاون إسرائيل مع كل من إثيوبيا وإريتريا لضمان سيطرة إسرائيل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عند باب المندب، كذلك تعاون إسرائيل مع إثيوبيا وزيمبابوي لتهجير ما تبقى من يهود الفلاشا."

من ناحية أخرى تعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال إستراتيجية ذات مستويين، مستوى أعلى تطلق عليه (الخطة الكبرى)، ومستوى أدنى يعالج ما تطلق عليه (مشاكل الأمن الجاري). وترسم الخطة الكبرى إستراتيجية تنفيذ الغايات والأهداف العليا بعيدة المدى، والتي تسعي إسرائيل لتحقيقها طبقاً لمراحل زمنية خمسية وعشرية مُخطّط لها، أما إستراتيجية معالجة (مشاكل الأمن الجاري) –والتي تجري حالياً على الساحة الفلسطينية بشكل خاص– فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة إسرائيل في كيانها الحالي، وفي ما تحتله من أراضٍ عربية، ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية.

في المقابل، تسعى إستراتيجية (الردع) إلى إجبار خصوم إسرائيل على الكف عن العمل (بخطتهم الكبرى) التي تستهدف القضاء عليها وإستعادة كل فلسطين خاصة القدس، وإجبارهم على إتباع سياسات وإستراتيجيات متواضعة وأقل طموحاً في تعاملهم معها، وذلك لأن تخلي خصوم إسرائيل عن العمل (بخطتهم الكبرى) لفترة زمنية طويلة سيؤدي تلقائياً إلى إسقاطها من حساباتهم نهائيا، وهو ما نجحت إسرائيل في تحقيقه فعلياً من خلال خديعة أوسلو التي بدأت في عام ١٩٩٣ ومن ثم أوصلتها إلى الحائط المسدود. ولا تُعدَم السياسة الإسرائيلية وسائل ضغط وخداع عديدة لإجبار العرب والمسلمين على الإنصياع والإستسلام، بدءاً بالتلويح بالردع العسكري والعمل به عند اللزوم، وإنتهاءً بالضغوط الأميركية السياسية والإقتصادية، مروراً بتصدير الإضطرابات والمتاعب والفتن إلى الجبهات الداخلية في هذه الدول لا سيما من خلال عملائها من العرب والمسلمين أنفسهم.

٤ . تركيا والخطة الإسرائيلية الكبرى:

وضعت هذه الخطة لتنفيذ الغايات والأهداف القومية الإسرائيلية على المدى الطويل عبر ثلاثة مخططات فرعية :

١ . مخطط (بلقنة المنطقة): يستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي وتعميقها نحو المزيد من تفتت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وذلك بإستغلال مشاكل

الأقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو إلى الإنفصال والإستقلال، أو الإلتحاق بدول أخرى غير عربية في الدائرة الإقليمية، تشكل القومية (الأم) بالنسبة لبعض الأقليات، وعجز الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل. هذا بالإضافة إلى إستغلال إسرائيل للخلافات العرقية والمذهبية والطائفية وتغذيتها بإثارة النعرات الإنفصالية التي تؤدي إلى حروب أهلية، وأبرز الأمثلة على الدور الذي تلعبه إسرائيل في هذا الخصوص: الحرب الأهلية في لبنان، الحرب الإنفصالية في جنوب السودان، ثورة الأكراد في شمال العراق، ثورة البربر في الجزائر، محاولات الفتنة الطائفية في مصر وأخيرا الأحداث المأساوية في سوريا .. إلى غير ذلك من أحاديث الإنفصال التي نجد لها أساسا نظريا في مخططات الزعيم الصهيوني القديم (جابوتنسكي) صاحب الحركة التصحيحية في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي دعا فيها إلى إقامة (كومنويلث عبري) تكون فيه إسرائيل القوة الإقليمية العظمى، والتي تدور في فلكها دويلات عربية ضعيفة مقسمة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية. وهوالمخطط نفسه الذي دعا إليه أيضا (عوديد ينون) مستشار مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في دراسته المعروفة (إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات). كما نجد لهذا المخطط أساسا أيضا في كتاب (بين جيلين) لبريجينسكي مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، تحت عنوان (تفتيت قوس الأزمات)، ومخططات (برنارد لويس) أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة برنستون في كتابه (رهينة الخميني)، ومشروع بن غوريون لتقسيم لبنان سنة ١٩٥٤.

٢ . مخطط (شد الأطراف): وذلك بإقحام الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي، وذلك بهدف جذب هذه الدول العربية ومن ورائها دول القلب العربي، خاصة مصر وسوريا، إلى صراعات جانبية بعيداً عن الصراع الرئيسي العربي–الإسرائيلي، وبما يخفف الضغط على المشروع الصهيوني. وقد وجدنا تطبيقاً لهذا المخطط في حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، وفي النزاع القائم بين سوريا وتركيا الذي تؤججه إتفاقيات التعاون الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، وفي دعم إسرائيل لتركيا في عملياتها العسكرية شمالي العراق، وكذلك الدور الإسرائيلي في النزاعات القائمة بين السودان وإثيوبيا، وبين اليمن وإريتريا لفرض السيطرة الإسرائيلية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبين موريتانيا والسنغال في غرب أفريقيا.

٣ . مخطط تكثيف الإستيطان: ويستهدف هذا المخطط تكريس الإحتلال الإسرائيلي الحالي في الضفة الغربية وجنوب غزة والجولان، وإستكمال تهويد الأراضي في هذه المناطق بما يخلق أمراً واقعياً يصعب تغييره في المستقبل، أو حتى التفاوض بشأنه. وبحيث تشكل هذه المستوطنات أرضا رحبة لإستيعاب المزيد من

المهاجرين اليهود، وبما يخفف وطأة المشكلة الديموغرافية التي تعاني منها إسرائيل، ويخلق حافزا للتدخل العسكري الإسرائيلي مستقبلاً ضد المناطق العربية، حتى في حالة إنسحاب القوات الإسرائيلية منها في إطار التفاوض حول مستقبل الأراضي المحتلة، كما هو الأمر في مدينة الخليل. ويرتبط بمخطط الإستيطان المكثف مخطط آخر هو (الترانسفير) والذي يسعى إلى تفريغ المناطق المحتلة، التي تَقرر ضمها لإسرائيل، من سكانها العرب بأساليب الترغيب والترهيب، وبما يسهل ضمها لإسرائيل.

على مدى فترة طويلة من الزمن حاولت تركيا الإنضمام إلى الغرب والدخول كعضو في الإتحاد الأوروبي، إلاّ أن الرفض المستمر لها أدّى بها إلى تحوّل جيوسياسي. فأصحاب القرار فيها إكتشفوا القدرات الإقتصادية الكبيرة الكامنة في دول الشرق الأوسط ووسط آسيا. وفي الوقت نفسه، حصلت تغييرات مهمّة في السياسة الداخلية التركية. وعلى أثر أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والحرب في العراق عام ٢٠٠٣ واعتبارها بأنها حرب ضدّ الإسلام، ظهر إرتفاع ملحوظ في نسبة التدين والعودة إلى الدين في المنطقة عموماً ومنها تركيا. وحصل إرتفاع دراماتيكي في نسبة من يعتبرون الولايات المتحدة بأنها عدوّ عسكري، وسُجّل إنخفاض في نسبة الدعم للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي. والتوجّه الديني المعادي للغرب جاء مصحوباً مع عمل حثيث لتحييد قوّة الجيش الذي اعتُبر بأنه حامي العلمانية في تركيا، ومع تعيين ضبّاط وقضاة من ذوي التطلّعات الإسلامية. في هذه الأثناء زاد حزب العدالة والتنمية، بزعامة رجب طيّب أردوغان، من قوّته في الإنتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠١١، وحصل على نحو ٥٠ % من أصوات الناخبين. وهذا الإنتصار والشعبية الكبيرة التي حصل عليها أردوغان أتاحت لحزب العدالة والتنمية السيطرة على الدولة من دون الحاجة إلى شركاء إئتلافيين، الأمر الذي جعل العديد من المراقبين يرون بأن تركيا باتت في موقع يخوّلها في المستقبل، في أعقاب خمود موجة الإحتجاج التي حملها معه الربيع العربي، أن تشكّل دولة محورية يكون بوسعها أن تجمع تحت مظلّة واحدة الدول الإسلامية المتعاطفة مع الغرب، وبالتالي مع إسرائيل، والمسماة بالمعتدلة في الشرق الأوسط.

ليس من المستغرب إذن أن تبادر حكومة أردوغان، ولو مرحلياً، إلى إعادة النظر في تحالفها الإستراتيجي العسكري مع إسرائيل خاصةً أنها تحوّلت، من منطلق إنتمائها لتنظيم الإخوان المسلمين العالمي، إلى نصير متحمّس لحماس في قطاع غزّة، وليس فقط للسلطة الفلسطينية، وذلك من أجل إستقطاب الجمهور العربي ذي التوجّهات الدينية إلى جانبها، في وقت لابد لنا من أن نتذكر بأنه قد قام، وعلى مدى سنين، تحالف قويّ بين

تركيا وإسرائيل على الرغم من الإحتلال الصهيوني للقدس وسائر الأراضي المحتلة الأخرى. وبالتالي فالدعم التركي للفلسطينيين الذي وصل إلى ذروته أثناء أسطول السفن الذاهب إلى نصرة قطاع غزّة عام ٢٠١٠، والذي ذهب ضحيته في حينه تسعة من الركّاب الأتراك على متن سفينة "مافي مرمرة"، إنما كان يرمي إلى إكتساب تركيا وأردوغان شعبية أكبر في العالمين العربي والإسلامي. بالتالي فالسؤال المطروح هنا هو: إلى أين ستتّجه تركيا؟ هل ستقطع علاقتها بالغرب وتسعى لتتحول إلى دولة إقليمية إسلامية عظمى في المنطقة؟ وهل هذا الإنسلاخ عن الغرب سيكون مصحوبا بتوتير العلاقات مع إسرائيل؟

الظاهر أن رفض القبول بانتساب تركيا إلى الإتحاد الأوروبي وفتح أسواق الدول العربية بوجه الإقتصاد التركي، يدفع الأمور نحو الإنسلاخ عن الغرب والتموضع كقوّة إقليمية بارزة في الشرق الأوسط. إن الإنتقادات التركية الموجّهة إلى الرئيس السوري بشّار الأسد، حليف إيران، ومصادرة الطائرات الإيرانية المتوجّهة إلى سوريا والتعاون بين الغرب وتركيا والدعم المشترك من قبل الطرفين لقوّات المعارضة المسلحة السورية وإلغاء أسطول الدعم الثاني إلى غزّة، إنما تدلّ جميعها على وجود إتجاهات نحو تحول سياسي سواء في تركيا أم في إسرائيل.

إن تركيا في المفهوم الجيوسياسي الأميركي تشكّل لاعبا مهمّا وحليفا مركزيا، وعلى خلفيّة هذا المفهوم من الممكن الإفتراض بأنه سيتمّ بذل كلّ جهد من أجل تهدئة التوتّر الطارئ بين تركيا وإسرائيل وإعادة العلاقة الودّية بينهما إلى طبيعتها. مؤيّدو هذا التوجّه يفصلون بشكل واضح ما بين الأدبيات السياسية الشعبوية التي يستخدمها أردوغان، وبين التصرّف البراغماتي لحكومته. وإذا نجحت الجهود المبذولة، وهي تنجح دائماً، فمن المتوقّع ظهور حلفاء على غرار ما كان أثناء الحرب الباردة: تركيا وإسرائيل وبعض الدول العربية مع الغرب من جهة، وإيران وروسيا والصين والمقاومة من جهة أخرى. وإن تموضعاً من هذا النوع من شأنه أن يبشّر بعودة الحرب الباردة في إطارها الإقليمي مع التمحور حول موارد المنطقة والمواقع الإستراتيجية. وهذا التموضع سيكون مصحوبا بسعي تركي للهيمنة الإقليمية على غرار الخلافة العثمانية، وبسعي إيراني لكبح هذا المنحى. إن تركيا ستسعى لتعزيز قوّتها كلاعب مركزي في المنطقة ما بين شمالي أفريقيا والشرق الأوسط والبلقان، وأعمالها الأولى لتعزيز موقعها هذا إنما تكمن في التحدّي التكتيكي لموقع إسرائيل في المنطقة ووضع الإصرار الأميركي على دعمها في امتحان. وبحسب تسريبات إلى الصحف، تبيّن أن مجلس الأمن القومي التركي كان قد أدخل إسرائيل في مرحلة معينة في "الكتاب الأحمر" الذي يتضمّن أسماء الدول التي تشكّل تهديداً للمصالح الحيوية التركية.

السياسة التركية القائمة على مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران"، تحوّلت بسرعة إلى سياسة "عداء وتخبط في كلّ الإتجاهات". وحتّى الدول الأوروبية لم تنج من هذه السياسة الجديدة. فقد وجّهت أنقرة تحذيراً شديد اللهجة إلى قبرص فيما يتعلّق باستمرار حفر آبار الغاز في المنطقة التي تدعي تركيا بأنها خاضعة لسيادتها. كما أن بريطانيا وفرنسا تلقتا إدانات بسبب تدخّلهما الإستعماري في ليبيا. كلّ هذه السلوكيات إنما تدلّ على أن تركيا لم تحدّد بعد الإستراتيجية الجيوسياسية الخاصّة بها، والتي من شأنها أن تغيّر مقاربتها المؤيّدة للغرب والتحوّل لتشكيل محور مستقلّ في المنطقة.

على خلفية هذه التطورات إزداد الخوف لدى إسرائيل من تركيا. وفي نهاية العام ٢٠١١ أمرت وزارة الدفاع

الإسرائيلية الصناعة الجوّية وشركة آلبيت بعدم تزويد تركيا بمنظومات تجسّس جوّية بقيمة ١٤١ مليون دولار، مخافة أن يؤدّي تنفيذ الصفقة إلى تمرير معلومات حسّاسة إلى إيران. وفي هذه الأثناء تحافظ تركيا على علاقات هادئة مع إيران لعدة أسباب، منها أنها لا تستطيع التنافس معها، وأيضا حاجتها إلى إمداداتها النفطية. لكن، على المدى البعيد، من شأن تركيا أن تسعى لتتحوّل إلى دولة إقليمية مركزية يكون بوسعها منافسة إيران إقتصادياً وسياسياً.

٥ . تطور العلاقات المشتركة:

لقد كانت تركيا أول بلد مسلم يعترف بقيام دولة الكيان الصهيوني "إسرائيل". وقد تطوَّرت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب تدريجياً في مختلف الحقول العسكرية والإستراتيجية والدبلوماسية لتصبح "إسرائيل" أكبر شريك عسكري ومورِّد للأسلحة إلى الدولة التركية. في أواخر الستينات، بدأت أزمة في العلاقات بين الدولتَين، إثر حرب ١٩٦٧ ونتائجها. وعام ١٩٨٠، إثر إعلان القدس عاصمة لإسرائيل في قانون أساسي، تفاقمت الأزمة من جديد، إلى درجة إغلاق القنصليّتَين وإستدعاء الممثّلين الدبلوماسيين .

لكن بعد فترات من المد والجزر في العلاقات الثنائية، أتى الإنقلاب العسكري في تركيا سنة ١٩٨٠ كنقطة تحول في هذه العلاقات التي تسارعت وتعمقت وتجذرت في مختلف المجالات، وشهدت في بداية التسعينيات فترتها الذهبية، التي وصلت لذروتها بزيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر لكيان العدو سنة

١٩٩٤، ثم زيارة الرئيس سليمان دميريل لها سنة ١٩٩٦، حيث جرى التوقيع على إتّفاق تجارة حرة أدى إلى تعاون وإزدهار إقتصادي بين الدولتَين.

ومن ثم توثقت عُرى التعاون السياسي والدبلوماسي بين الجانبين على أساس وجود هواجس ومصالح وعداوات مشتركة لديهما في المنطقة من جراء الأوضاع الجيوسياسية غير المستقرة التي خلفها الإستعماران الفرنسي والبريطاني. ومن الزاوية الإسرائيلية وضعت تل أبيب العلاقة مع أنقرة في سياق نظرية مؤسسها بن غوريون، عن العلاقة مع الحزام الإسلامي، أو الجيوسياسي، المحيط بالعالم العربي، ومقصود طبعاً علاقات إستراتيجية مع إيران الشاه وإثيوبيا وتركيا .

وطوال نصف قرن تقريباً، بقيت العلاقات مع تركيا عادية جدّاً، وحتى من دون سفراء، بينما نجحت "إسرائيل" في نسج علاقات إستراتيجية مع إيران الشاه وإثيوبيا، إلى أن إنهارت تلك العلاقات في نهاية السبعينيات، وبشكل متزامن تقريباً، مع قيام الثورة الإيرانية وسقوط الإمبراطور هيلاسيلاسي في الحبشة .

مع ذلك، وفي ظل القطيعة العربية الإسلامية مع الدولة العبرية، ظلت العلاقات مع تركيا باردة، إلى أن انطلقت مسيرة مدريد وأوسلو عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣، والحديث عن نهاية (أو حل) الصراع العربي الإسرائيلي، فدخلت العلاقات في مرحلة جديدة، خصوصاً مع رغبة أنقرة في الضغط على سوريا الرئيس حافظ الأسد، لوقف دعمه لحزب العمال الكردستاني، أو لعِبه بالورقة الكردية بشكل عام. واستمر الدفء في العلاقات عشر سنوات، وانتهى مع حادثة مرمرة .

الجدير بالذكر أن الطفرة الأهم في العلاقات الثنائية حصلت بعد إتفاق أوسلو والهرولة العربية الإسلامية بإتجاه إسرائيل في أعقابه، حيث تم توقيع إتفاقية للتعاون الإستراتيجي بين البلدين، خصوصاً في السياق الأمني والعسكري في نهاية التسعينيات، كما جرى التوقيع على إتفاقية للتجارة الحرة، والتي دخلت حيّز التنفيذ في مطلع العقد الأول من القرن الحالي. كما أن إسرائيل وتركيا أقامتا علاقات عسكرية وثيقة تجلّت بمناورات بحرية مشترَكة لسلاح البحريّة وتدريبات جويّة مشترَكة لسلاحَي الجو الإسرائيلي والتركي. فضلًا عن ذلك، صدّرت صناعة السلاح الإسرائيلية وسائل قتالية مختلفة إلى تركيا وحسنّت وسائل تركيا القتالية. من الناحية السياحية أيضا ازدهرت علاقات الدولتَين، فقد اعتُبرت تركيا هدفا شعبيا جدّا لدى السيّاح الإسرائيليين، وكانت تنطلق كلّ أسبوع عشرات الرحلات الجويّة من مطار بن غوريون إلى المدُن التركية. وفي فترة الصيف والأعياد، كان يمكن أن يصل عدد الرحلات الجوية إلى العشرات يوميّا .

لم يؤدِّ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية– على مستوى قياداته وليس على مستوى برنامجه – إلى الحكم في تركيا سنة ٢٠٠٢ إلى تدهور العلاقات بين البلدين، بل إستمر التطور فيها وحصلت زيارات دبلوماسية متبادلة على أعلى مستوى بين الطرفين، أهمها زيارة كلٍّ من وزير الخارجية التركي حينها عبد الله غول ثم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان للقدس سنة ٢٠٠٥، والتي لاقت ترحيباً إنتهازياً إسرائيلياً كبيراً. مع ذلك بدأ تدهوُر معيّن في العلاقات التركية – الإسرائيلية في سنوات إنتفاضة الأقصى، وقد عبّر أردوغان مرارا خلالها عن إنتقاده الشديد والقاسي لإسرائيل. ثم ما لبث أن طرأ تحسّن ما عام ٢٠٠٥، حين تبيّن أنّ هناك إمكانية لتنفيذ الإنسحاب من غزّة وشمال الضفة الغربية. وخلال شهر آذار ٢٠٠٥، زار وزير الخارجية عبد الله غول إسرائيل للمرة الأولى، وفي بداية أيار زارها أيضاً للمرة الأولى رئيس الحكومة أردوغان .

لكن توقّف عملية فكّ الإرتباط مع غزة إثر حرب لبنان الثانية، صيف عام ٢٠٠٦، عاد ليثير همسا سلبيا لدى القيادة السياسية التركية. وبالتوازي مع العلاقات الإقتصادية المتطورة باضطراد واضح بين الطرفين، حاولت تركيا لعب دور الوسيط بين "إسرائيل" ودول عربية وإسلامية مثل سورية والباكستان، قبل أن تتدهور علاقاتها مع دولة الإحتلال إثر عدوان "الرصاص المصبوب" على غزة سنة ٢٠٠٨، والذي عدَّته تركيا طعنة في ظهرها، وخيانة لجهدها المبذول على جبهة العلاقات السورية – الإسرائيلية، والتي رعت تركيا فيها مفاوضات غير مباشرة بين الجانبين .

وخلال عام ٢٠٠٩، تقلقلت كذلك العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل حين ألغت تركيا التدريب المشترَك مع سلاح الجوّ الإسرائيلي وحصلت حادثة منتدى دافوس الشهيرة في أيلول من العام نفسه حين تصدى أردوغان لشمعون بيريس وإتهمه بالإرهاب والبلطجة.

في كانون الثاني من العام ٢٠١٠ نشبت أزمة دبلوماسية أخرى، حين استُدعي السفير التركي في تل أبيب إلى جلسة توبيخ في مكتب نائب وزير الخارجية الإسرائيلي إثر بثّ مسلسل وُصف باللاسامية ومعاداة إسرائيل في تركيا، يصوّر عملاء الموساد الإسرائيلي على أنهم يخطفون الأطفال ويرتكبون جرائم حرب. خلال المحادثة، أُجلِس السفير على كنبة منخفضة، فيما جلس ممثّلو وزارة الخارجية الإسرائيلية مقابله على مقاعد مرتفعة، كما وُضع على الطاولة بينهما العلم الإسرائيلي فقط ولم يُوضع العلم التركي. وقد حظيت حادثة "الإذلال" تلك بتغطية إعلامية واسعة في العالم، مع إنتقاد شديد اللهجة لتصرُّف وزارة الخارجية الإسرائيلية .

لكنّ ذروة الأزمة في العلاقات بين الجانبَين كانت عام ٢٠١٠ عندما إنطلق أسطول "مرمرة" من السواحل التركية باتجاه غزة بهدف كسر الحصار على القطاع ونقل حاجات إنسانية إليه. إلا أن إسرائيل رفضت السماح بإفراغ حمولة السُفُن في ميناء غزّة، وعرضت على منظّمي الأسطول بدل ذلك أن ينقلوا الحمولة التي في السفن إلى إسرائيل، ومنها إلى غزة، بعد أن يفحصها ممثّلو الأمم المتحدة والصليب الأحمر. رفض المشاركون في الأسطول ذلك، وتابعوا الإبحار نحو القطاع. إثر ذلك، صعد مقاتِلو "السرية البحرية ١٣" إلى السُفن، وسيطروا على خمسٍ منها خارج المياه الإقليمية الإسرائيلية. واجهت عملية السيطرة على السفن مقاومة سلبية، وكان هناك بعض الإصابات، لكن مواجهة عنيفة إندلعت أثناء إقتحام السفينة الأكبر "مافي مرمرة". حيث تصدى بعض المسافرين للجنود بالهراوي والقضبان الحديدية، والسكاكين، والزجاجات الحارقة، وتم إطلاق نار من مسدّسات خُطفت من الجنود، وفق إدّعاء الجيش الإسرائيلي، حتّى أنّ المسافرين إختطفوا بعض الجنود. وأطلق الجنودُ النارَ على المهاجِمين، قاتلين تسعة من راكبي السفينة وجارحين عشرين، وأُصيب في الأحداث عشرة جنود إسرائيليين. في ٢ أيلول ٢٠١١، إثر نشر إستنتاجات تقرير بالمر الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للإستقصاء حول أحداث الأسطول، قطعت تركيا نهائيّا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي مؤتمر صحفي عقده وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو أعلن عن طرد السفير الإسرائيلي وتجميد جميع الإتفاقيات الأمنية بين البلدَين.

٦ . إستمرارية العلاقات:

يوم الجمعة ٢٠١٣/٣/٢٢ أعلنت كلٌّ من إسرائيل وتركيا عودة العلاقات بينهما بعدما قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إعتذارا إلى نظيره التركي رجب طيب أردوغان عن عملية القتل. وذكر بيان صادر من مكتب نتنياهو أن "الاثنين إتفقا على إعادة التطبيع بين البلدين، وهذا يشمل إعادة السفراء، وإلغاء الإجراءات القانونية ضد جنود الجيش الإسرائيلي". وأضاف البيان: "إعتذر رئيس الوزراء نتنياهو إلى الشعب التركي عن أي خطأ قد يكون أدى إلى خسارة أرواح واتفقا على استكمال الإتفاق بتعويضات". وفي المقابل، قال بيان للحكومة التركية إن أردوغان "قبل الإعتذار الإسرائيلي، وأكد على أهمية الصداقة بين الشعبين اليهودي والتركي". وأضاف البيان أن نتنياهو أبلغ أردوغان أن إسرائيل رفعت بشكل كامل الحظر عن دخول البضائع الإستهلاكية إلى قطاع غزة. وتفيد التقارير المختلفة أنه في كل تفاصيل الأزمة التركية الإسرائيلية وسنوات إنقطاع العلاقات الدبلوماسية، أخذت التجارة والعلاقات الإقتصادية منحى آخر حيث إستمرت دون

عائق. ورغم تراجع السياحة الإسرائيلية في تركيا، فقد سجلت التجارة بما في ذلك في المجال الأمني إرتفاعا ملحوظا، كما لم تمنع الأزمة تركيا من تقديم عرضها في العام ٢٠٠٩ للمساعدة في إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي " شاليط " الذي أسرته حماس عام ٢٠٠٦، حيث عرض رئيس المخابرات التركية على نظيره الإسرائيلي تقديم العون وذهب إلى حد الوساطة مع حماس ما أعطى إنطباعا بأن الحالة الشاذة في العلاقات التركية الإسرائيلية ستجد قريبا طريقها نحو النهاية السعيدة والتصالح .

وأخيرا منحت زيارة أوباما رئيس وزراء تركيا الفرصة للتراجع وتليين موقفه وعدم الإصرار على مطالبه بحرفيتها، وكذلك فعل نتنياهو الذي استغل اللحظة المناسبة وأدخل بعض الليونة على موقفه فعدّل صيغة الإعتذار قليلاً، ما منح "أردوغان" سلّم الهبوط لكي يزيل مطالبته برفع الحصار البحري عن غزة من على طاولة البحث والإعتذار.

وفي شهر آذار ٢٠١٣، وبوساطة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إعتذرت إسرائيل من تركيا خلال محادثة هاتفية أجراها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مع نظيره التركي رجب طيّب أردوغان، إعتذر فيها عن حادثة مرمرة، موضحا أنّ النتائج المأساوية لم تكن مقصودة، ومعبّرا بإسم إسرائيل عن الأسف على الأضرار والوفيات. في ذلك الإتصال، قرّر الرجُلان تطبيع العلاقات وإعادة نشاط السفيرَين. ومذّاك، أجريت إتصالات بين الجانبين، ومفاوضات حول شروط المصالحة. في هذه المرحلة حصل جدل كبير بشأن عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى مجاريها بعد الإعتذار الشفهي الذي قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى نظيره التركي رجب طيب أردوغان بحضور الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال زيارة الأخير للمنطقة. وقد جاء هذا الإعتذار بعد نحو ثلاث سنوات من جريمة الإعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية في الحادي والثلاثين من أيارعام ٢٠١٠، وهي جريمة أثارت التوتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية خصوصا بعد أن اشترطت أنقرة عودة العلاقات مع الكيان الإسرائيلي بثلاثة شروط أساسية وهي: تقديم إعتذار مكتوب موجه للشعب التركي، تعويض أهالي الضحايا ورفع الحصار عن قطاع غزة .

وعليه، فإنه في ضوء الشروط التركية أعلاه ثمة أسئلة كثيرة عن دلالات عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية في هذا التوقيت، وهل الإعتذار الإسرائيلي جاء مطابقا للشروط التركية؟ وهل لتوقيت الإعتذار علاقة بالأزمة السورية وتداعياتها على الجانبين؟ وأين الدور الأمريكي في كل ما جرى؟ وفي النهاية ماذا سيترتب إقليميا على عودة الدفء إلى التحالف التقليدي بين تركيا والكيان الإسرائيلي؟ حيث من المعروف أن الجانبين هما حليفان تاريخيان للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وهنا يطرح السؤال: هل

جاء الإعتذار مطابقا للشروط التركية؟ الواقع أنه فور الإعلان المفاجئ عن الإعتذار الإسرائيلي والذي كان الإنجاز الوحيد لزيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى المنطقة، بادر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى القول أن إعتذار نتنياهو حقق الشروط التركية المطلوبة وأن عودة العلاقات بين الجانبين سيخدم السلام والإستقرار الإقليمي في المنطقة، بل إن الصحافة التركية التابعة له وصفت ما جرى بـ(ركوع إسرائيل أمام أقدام تركيا)، في ظل حملة تركية تتحدث عن إنتصار الدبلوماسية التركية وسط حرص تركي على القول أن الإعتذار الإسرائيلي ليس له علاقة بالأزمة السورية وتداعياتها .

في المقابل كانت التصريحات الإسرائيلية مختلفة تماماً، سواء لجهة أسباب عودة العلاقة بين الجانبين أو لجهة مضمون الإعتذار، فنتنياهو قال بالحرف: "إن الواقع المتغير من حولنا يُلزمنا دائماً بمراجعة علاقتنا في المنطقة"، في إشارة إلى الأزمة السورية، فيما قال الجنرال يعقوب عميدرور رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي: "إن الوضع في سوريا كان السبب الرئيس لتجديد العلاقات بين إسرائيل وتركيا". وعلى غراره يقول المعلق العسكري لصحيفة هآرتس عاموس هرئيل: "إن المصالحة بين الجانبين ستساهم في التنسيق بين تركيا وإسرائيل بالشأن السوري ."

وقبل الحديث عن صدقيّة أيٍّ من الجانبين، لا بد من التوقف عند النقاط التالية :

١ . إن الإعتذار جاء شفهياً من خلال إتصال هاتفي رتبه أوباما بين نتنياهو وأردوغان، ولم يكن كتابياً أو موجهاً للشعب التركي كما طالب أردوغان بذلك مراراً، بل إن وزارة الخارجية الإسرائيلية رفضت حتى نشر مضمون الإعتذار الشفهي الذي جاء على لسان نتنياهو على موقعها الإلكتروني بعدما طالب الجانب التركي بذلك.

٢ . إن الإعتذار لم يتضمن شرط رفع الحصار عن قطاع غزة، وعندما حاولت تركيا القول إن الإعتذار تضمن ذلك إنبرى الكيان الإسرائيلي إلى تكذيب الخبر، مؤكداً أنه لا يتضمن رفع الحصار، وهو ما دفع بأردوغان إلى وضع الأمر في خانة تسهيل الإجراءات المتعلقة بغزة أي إدخال المواد عبر المعبر وتسهيل حركة مرور الأشخاص.

٣ . إن أردوغان وبمجرد الإعتذار الإسرائيلي الشفهي بادر إلى إلغاء مطلب المحاكمة الدولية ومجمل ما فعله القضاء التركي بهذا الخصوص، بعد أن بذلت المنظمات الحقوقية جهوداً كبيرة في هذا المجال أملاً في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وهو بذلك تجاوز البرلمان التركي وقراراته في هذا المجال، ولعل هذا ما دفع بزعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كليجدار أوغلو إلى إتهام أردوغان بتحويل المؤسسات

التركية إلى مجرد مكاتب تخضع لأوامره، وهذا ما يكشف حقيقة زيف الحديث عن الديمقراطية والمؤسساتية في تركيا وحقيقة دكتاتورية أردوغان الذي يتصرف كسلطان عثماني، فهو نفسه ألغى إبحار أسطول الحرية الثاني من ميناء إسطنبول بعد أن كان مقرراً ذلك. ولعل الأخطر في هذا الموضوع هو أن إلغاء أردوغان للجانب القضائي من القضية حول الإعتداء الإسرائيلي على سفينة مافي مرمرة إلى مجرد خطأ تقني من قبل السلطات الإسرائيلية وليست جريمة إعتداء واضحة تستوجب المحاسبة، كما شكل ذلك ضربة للقضاء التركي الذي عقد عدة جلسات محاكمة غيابية ضد الجنرالات الإسرائيليين الذين تورطوا في الإعتداء على سفينة مرمرة وطلب محاكمة دولية لهم، فجاء قرار أردوغان ليلغى كل هذا الجهد القضائي .

٤ . فيما يتعلق بقضية تعويض أهالي الضحايا الذين كانوا على متن سفينة مافي مرمرة، كانت أنقرة اشترطت مليون دولار عن كل ضحية ولكن الكيان الإسرائيلي رفض ذلك واقترح التعامل في هذا الموضوع وفقاً للقانون التركي الذي ينص على تعويض أي ضحية خلال الحرب بمبلغ سبعين ألف دولار مع الإشارة إلى أن الجانب الإسرائيلي اقترح دفع مبلغ مئة ألف دولار عن كل ضحية .

من الواضح إذن أن مضمون الإعتذار الإسرائيلي لم يكن وفقاً لشروط الحكومة التركية، بل إن جُلّ ما جاء فيه هو ما عرضه الكيان الإسرائيلي سابقاً على أنقرة التي رفضته في حينه، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما الذي دفع بأنقرة إلى قبول الإعتذار الإسرائيلي على هذا النحو بعدما رفضته في السابق؟ وما دلالات عودة العلاقات بين الجانبين في هذا التوقيت؟

وقَّع كلٌّ من تركيا وإسرائيل في ٢٨ حزيران ٢٠١٦، إتفاق تطبيع العلاقات بينهما، وجاءت هذه الخطوة بعد ست سنوات من القطيعة الدبلوماسية، في ظل ظروف إقليمية معقَّدة، شهدت فيها العلاقات توتراً وتصعيداً من الطرفين. وبحسب الإتفاق توافق إسرائيل على دفع تعويضات لعوائل ضحايا الإعتداء على سفينة "مافي مرمرة"، وعلى تمكين تركيا من تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة عبر الموانئ الإسرائيلية، كما ستسهم تركيا في حلِّ أزمة الكهرباء ومياه الشرب في قطاع غزة .

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده نتنياهو في روما قال: "إن إسرائيل توصلت إلى الإتفاق الذي له أهمية إستراتيجية لدولة اسرائيل، للأمن، للإستقرار الإقليمي ولإقتصاد إسرائيل. وكرئيس حكومة أتحمل المسؤولية عن الإهتمام بالمصالح القومية وبنظرة واسعة وبعيدة المدى، إنطلاقا من فهم الساحة الدولية والإحتياجات الأمنية والإقتصادية الحالية والمستقبلية". وفسر نتنياهو الدوافع التي أدت إلى التوقيع على الإتفاق رغم الجوانب

الإشكالية فيه وقال: "أمس، وفي هذا الصباح ايضا، تحدثت مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ومع نائب الرئيس بايدن والآن مع رئيس الحكومة الإيطالية، ماتيو رناتشي، وجميعهم باركوا الإتفاق وهم يعتقدون أنه سيعزز دولة إسرائيل ومكانتها في المنطقة. وبالطبع، الولايات المتحدة تقول ذلك إنطلاقا من التحالف القوي والأساسي والذي هو حجر الأساس لعلاقاتنا الدولية، لكننا نعرف أننا بحاجة الى إضافة مراكز إستقرار. العالم يعيش حالة من عدم الإستقرار، الشرق الأوسط يهتز وسياستي هي إنشاء نقاط إستقرار في المنطقة الغير مستقرة. نحن نفعل ذلك مع جيراننا القريبين ومع دول عربية، مع اليونان وقبرص وروسيا والآن مع تركيا أيضا. إسرائيل وتركيا هما قوتان كبيرتان في المنطقة، والمقاطعة بيننا لن تخدم مصالحنا الحيوية وهي تمنعنا من التعاون في كثير من الحالات التي كانت بحاجة الى تعاون".

وتحدث نتنياهو عن بنود أخرى في الإتفاق وقال: "الأمر الأول في الإتفاق هو الدفاع عن قادة ومقاتلي الجيش الإسرائيلي في وجه الدعاوى الجنائية والمدنية، أيضا تلك المُقَدَّمة الآن أو التي ستُقَدَّم في المستقبل. لقد تراكمت الآن دعاوى كثيرة، قد تصل كلفتها إلى ملايين الدولارات وتسبب منع حرية الحركة لجنودنا. الإتفاق يضمن أن لا يكون الجنود والمقاتلون والقادة معرضين لدعاوى من قِبَل تركيا. إضافةً إلى ذلك فإن الإتفاق يضمن سَنّ قانون في البرلمان التركي لإلغاء كل هذه الإجراءات في تركيا ."

وأوضح نتنياهو أن لديه أولويات هي الحفاظ على الحصار الأمني البحري على قطاع غزة وقال: "هذه مصلحة أمنية عليا لنا. لم أكن على إستعداد للتساهل بشأنها، هذه مصلحة حيوية لمنع تسلح حماس، وقد بقيت كما هي. نحن نسمح بالطبع للسفن بالوصول الى ميناء أسدود وإنزال حمولتها، ولم نمنع ذلك في أي وقت. الأمر الثالث هو علاج الأمور الإنسانية في القطاع بناءً على الترتيبات الأمنية الإسرائيلية. أريد القول إنه إضافةً إلى الإعتبارات الإنسانية، هذه مصلحة واضحة لإسرائيل لا سيما في مجال المياه والكهرباء، حيث لا توجد مياه كافية في غزة، والمدينة تمر بحالة جفاف متدرجة وتلوث المياه، وهذا الأمر لا يقتصر على غزة والآبار الجوفية فيها، بل ينتقل إلى مياهنا. عندما لا توجد كهرباء كافية تنشئ مشاكل مختلفة بما في ذلك النظافة. وعند وجود الأوبئة فإنها لا تتوقف عند الجدار. هذه مصلحة إنسانية ومصلحة إسرائيلية واضحة."

وأشار نتنياهو إلى أن الإتفاق سيدعم موضوع دخول إسرائيل الى حلف الناتو، وشدد على الإقتصاد بقوله: "هذا الإتفاق يفتح مجالاً للتعاون في الأمور الإقتصادية وأمور الطاقة، بما في ذلك الغاز. من الضروري خلق أسواق للغاز الذي نستخرجه من المياه. أنا أقول لكم أن ٦٠ في المئة من كل شيكل مقابل الغاز الذي يخرج من المياه تصل إلى صندوق الدولة. الحديث يدور عن مبالغ طائلة. باستطاعة بئرلفياتان أن

تعطي أيضا السوق المصرية التي ننوي العمل معها، وأيضا السوق التركية، وإعطاء الغاز لأوروبا عن طريق تركيا. هذا هام لإسرائيل إستراتيجيا، ولم يكن بالإمكان عمل ذلك دون إتفاق ."

وكشفت القناة الثانية العبرية أن الإتفاق يشمل التنسيق المشترك الكامل في سوريا، وأحد أهدافه "منع سيطرة إيران على سوريا عبر حزب الله"، على حد قولها. وأكدت القناة أن معلوماتها تؤكد أن الإتفاق يشمل التنسيق الأمني والإستخباري في سوريا. وعلى هذه الخلفية أضافت القناة أن "إسرائيل" وتركيا تحاربان أعداءاً مشتركين، مثل حزب الله و"داعش"، إلى جانب تنظيمات أخرى. ولفتت القناة أيضاً إلى أنّه بات لدى إسرائيل ثلاثة حلفاء رئيسيين ومهمين، كل منهم لديه تأثير في الساحة السورية، تركيا وروسيا والولايات المتحدة. ورأت، إستنادا إلى هذه المعطيات، أنه بات بالإمكان القول أن تركيا تشكّل حليفاً مهماً لـ"إسرائيل" في "الحلف الأطلسي"، خصوصاً في ضوء ما اقترحه نتنياهو من إسهام إسرائيل بتقديم المساعدة في المجال الإستخباري في الحرب على الإرهاب.

في السياق نفسه، كشفت مصادر أمنية أن الحكومة التركية قدّمت "بوادر حُسن نية" قبل الإتفاق، تمثلت بإقالة رئيس المخابرات التركي، حقان فيدان، والسماح لرئيس الموساد بزيارة تركيا من أجل التباحث في تطوير العلاقات الأمنية والإستخبارية بين البلدين. مع ذلك، نقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، عن مصادر أمنية إسرائيلية، تقديرها أن العلاقات الأمنية والإستخبارية لن تعود إلى ما قبل عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، عندما كانت تركيا شريكة ل"إسرائيل" في العلاقات العسكرية وتبادل المعلومات الإستخبارية. ولفتت إلى تعيين فيدان سفيراً لتركيا في أستراليا. هذا وكانت الحكومة التركية قد أعلنت عن إنتهاء فترة ولايته الممتدة منذ عام ٢٠١٠. ويُعَدّ فيدان من المقربين للرئيس التركي، وأتى تعيينه في منصبه على رأس جهاز الإستخبارات التركي من أجل تطوير العلاقات الأمنية والإستخبارية مع إيران. وفي حينه حذّر رئيس الموساد الأسبق مئير داغان، من أن الإستخبارات التركية لم تعد شريكة لإسرائيل في القضايا الإستخبارية، محذراً من أن المعلومات تصل إلى الإستخبارات الإيرانية تباعاً. وأوضحت "يديعوت" أن تعيين فيدان كان مؤشراً على وضع حدود للعلاقات الأمنية مع "إسرائيل"، وهو أسهم في تطوير العلاقات التركية مع قيادات "حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس ."

من المؤكد أن الإتفاق لن يُعيد إسرائيل وتركيا إلى أيام التحالف الإستراتيجي قبل نحو عقدين، لكنه سيعيد رسم الخطوط المعروفة في الشرق الأوسط المقسّم بين دول ومنظمات راديكالية معادية ل"اسرائيل"، وبين دول "معتدلة" حليفة لها مثل مصر وتركيا والأردن والسعودية التي يوجد لها مع كيان العدو نقاش إستراتيجي وعلاقات إقتصادية وتنسيق أمني.

رأى رئيس لجنة الخارجية والأمن، آفي ديختر، أن الإتفاق سيساعد إسرائيل في تحصين الجبهة ضد إيران وأذرعها في المنطقة، حزب الله وحركة حماس. ورأى أن الإتفاق أتى في الوقت الذي كانت فيه إيران قبل نحو سنة مشكلة الشرق الأوسط بشكل عام، وإسرائيل بشكل خاص، لكن بعد الإتفاق النووي، تحولت بنظر أوروبا والولايات المتحدة، إلى حل لمشاكل الشرق الأوسط، ولكنها بقيت مشكلة بالنسبة إلى "إسرائيل" و١٩ دولة عربية في المنطقة. مع ذلك، صدرت بعض الإنتقادات من داخل المجلس الوزاري المصغر، حيث رأى أحد وزرائه، بحسب موقع "يديعوت أحرونوت"، رفض الكشف عن اسمه، أن الإتفاق مع تركيا مهين، مشيرا إلى أن "إحضار نتنياهو للإتفاق على طاولة الكابينت، هو ازدراء لنا، والموافقة على أي خطوة دون مناقشتها أو إبداء الرأي فيها يحولنا إلى أختام مطاطية". أما في ما يتعلق برأي وزير الأمن الجديد أفيغدور ليبرمان، فتتعارض التقديرات حول موقفه، بين من يرجّح معارضته للإتفاق بسبب مواقفه السابقة من تركيا، وآخر يرى أن ليبرمان لن يجرؤ على معارضة نتنياهو بعد دخوله الحكومة وتولّيه وزارة الأمن.

مثل كل صفقة سياسية، الحديث يدور عن حل وسط تنازل فيه كل طرف عن شيء ما من أجل الطرف الآخر. فإسرائيل إعتذرت عن قتل المواطنين الأتراك، لكنها إمتنعت عن تحمل المسؤولية عن الحادثة واكتفت بالأسف على النتائج، فالتعويضات التي ستدفعها للمتضررين الأتراك في الحادثة هامشية قياسا مع حجم العلاقة الإقتصادية بين الدولتين والأرباح التي ستحصلان عليها من هذه العلاقة .

إلى ذلك، رأى رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، آفي ديختر، أنه "نسبيا، هناك لقاء مصالح مع السعودية ومصر منذ سنوات طويلة، وقد تعزّز كثيرا منذ تعززت قوة إيران. أمّا لقاء المصالح مع تركيا فقد أثمر هذا الإتفاق. من ناحية إسرائيل نحن نرى الواقع الذي تُقوّي فيه إيران محورها خلافا لما اعتقدناه سابقا بأنّ هذا المحور قد انهار، لكن فجأة بِتنا نرى في السنتين الأخيرتين أن هذا المحور قوي."

تركيا من ناحيتها تراجعت عن مطالبها السياسية وهي على إستعداد للتعاون مع الكيان الصهيوني وليس العمل بشكل أحادي الجانب، في إطار نافذة الفرص التي فتحتها الكيان أمام دول ومؤسسات دولية تريد تقديم المساعدة الإنسانية لقطاع غزة.

٧ . تركيا وفلسطين:

إن إنفتاح تركيا على القضية الفلسطينية لم يكن يوما، وفي عهد حزب العدالة والتنمية أيضا، على حساب الإعتراف بوجود دولة "إسرائيل". فمن جهة، ما تزال تركيا مرتبطة بنحو ٦٠ معاهدة أمنية وعسكرية مفعّلة مع العدو الصهيوني، كما تُعدّ الشريك التجاري الإسلامي الأكبر له. ففي سنة ٢٠٠٩ بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ما مجموعه ١,٠٧٣ مليار دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا ما مجموعه ١,٣٨٨ مليار دولار، مع ملاحظة أن الصادرات الإسرائيلية تراجعت بنسبة ٣٣%، بينما تراجعت الواردات بنسبة ٢٤% مقارنة بالسنة السابقة .

في حين تتبنّى تركيا من جهة ثانية القرارات الدولية ومبدأ الإنسحاب الإسرائيلي من الضفة، بما في ذلك شرقي القدس والقطاع، والإتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وهي وقفت ضد أي تغيير في هوية شرقي القدس، كما وقفت ضد الإستيطان في الضفة الغربية. لكن لم يصل أي موقف من أي طرف تركي رسمي حتى الآن إلى حد التشكيك بأحقية وجود الكيان الإسرائيلي. وقد أدى إيلاء العمق التاريخي والحضاري، إضافةً إلى الإعتبارات الجيوستراتيجية والإقتصادية، إلى ظهور دور مهم في سياسة تركيا الجديدة مع دول العالمين العربي والإسلامي، وهي عززت علاقاتها مع هذا العمق الحيوي بالنسبة لسياستها الخارجية، من خلال إقامة علاقات تجارية وإقتصادية مع الدول العربية بلغ مجموعها السنوي نحو ٣١ مليار دولار، فيما وصل حجمها مع إيران وحدها حوالي ١٠ مليارات .

وما دامت القضية الفلسطينية حية في قلب شعوب العالمين العربي والإسلامي، فإن ذلك يعني أنه بقدر ما ينسج حزب العدالة والتنمية علاقات متقدمة مع هذه الشعوب بقدر ما يقترب أكثر من القضية الفلسطينية والعكس صحيح. والواقع أن سياسة حزب العدالة والتنمية قد تمكنت في الشكليات والأمور التكتيكية من:

–إعطاء دفعة معنوية ومادية للشعب الفلسطيني لدعم صموده، وإشعار العالم أن هناك من يقف إلى جانبه، إلى درجة مطالبة بعض المتظاهرين في غزة بأن يأتي الجيش التركي ليدافع عنها.

–إستمرار الإقرار بأن حماس لها حق في شرعية التمثيل للشعب الفلسطيني نظرا لأنها جاءت بانتخابات ديمقراطية، ومطالبة الغرب الحرّ أن يكون منسجما مع نفسه في هذا المجال، والإعتراف بنتائج الإنتخابات. وبالتالي إشعار العالم أن أية مفاوضات لا تأخذ في الإعتبار موقف هذه الشريحة من الشعب الفلسطيني سيكون مصيرها الفشل.

–التفكير الجدي من جانب "إسرائيل" بعدم الإستفراد بغزة وبحماس، نظرا للتأثيرات السلبية التي قد تطرأ على علاقاتها مع تركيا.

–على الرغم من دعوة أنقرة لحماس التخلي عن "العنف" وإطلاق الصواريخ والإنضمام لمسيرة السلام، فإن وقوف تركيا إلى جانب رفع الحصار عن قطاع غزة يساعد، بصورة غير مباشرة، على صمود حماس في القطاع.

في المقابل، يمكن القول إن الدور التركي في المنطقة إزاء القضية الفلسطينية ما يزال يواجَه بمجموعة من التحديات والعراقيل:

١ . الإستياء الإسرائيلي الذي عبَّر عن نفسه بمحاولة تعطيل الدور التركي الوسيط في المنطقة، وإضعاف تركيا من خلال رفض حكومة بنيامين نتنياهو إستمرار الوساطة التركية وإقتراح إحلال وساطة فرنسية بدلاً منها.

٢ . التخوف الأميركي والأوروبي من أن تتجاوز تركيا الخطوط "المقبولة"، وتلعب أدواراً تتعارض مع المصالح الغربية في المنطقة.

٣ . إثارة بعض الحساسيات العربية، والمصرية بالذات، خصوصا أن القاهرة ترى في الدور التركي المتفهِّم لحماس تعزيزاً للنزعة الإسلامية التي يمثلها الإخوان المسلمون في مصر، وهو ما ترفضه السلطات المصرية بزعامة السيسي جملةً وتفصيلاً.

٤ . إن تحرك تركيا في المنطقة بالتنسيق والتعاون الوثيق مع سوريا في مرحلة معينة، وإقامتها لعلاقات جيدة مع إيران ودفاعها عن برنامجها النووي، أثار حفيظة بعض الدول العربية التي تُوصَف بالمعتدلة. بدا ذلك جلياً خلال جولة أردوغان في العالم العربي في الأيام الأولى لعدوان غزة. حيث إن التباين السياسي بين تركيا وهذه الدول كان عاملاً مهماً في عدم تسهيل الدور التركي، وعدم توظيفه لخدمة القضية الفلسطينية .

ومع ذلك، فإن للدور التركي حدوداً أيضاً تتمثل في:

١ . أن التحرك التركي في غزة تحديداً، لا يمكن له أن يتجاوز، لعوامل مختلفة، الدور المصري. وقد اعترفت أنقرة بذلك قائلةً على لسان أحمد داود أوغلو: "إن الدور التركي يمكن له أن يكون مساعداً أو مكملاً، لكنه لن يحل محل الدور المصري."

٢ . إن تركيا الراغبة في إقامة علاقاتٍ جيدةٍ مع كل العرب، وأن تكون على مسافةٍ واحدةٍ من الجميع، لا يمكن لها أن تمضي في خياراتها إلى النهاية لترجمة دعمها لغزة أو حماس. إذ إنها ستحافظ على موقفها المبدئي ومساعداتها الإنسانية ووقفاتها الإعلامية، لكنها لن تذهب إلى درجة إتخاذ مواقف تُسبّب إحراجاً كبيراً لدول "الإعتدال العربي"، ولا سيما السعودية ومصر ودول الخليج. ولن يتجاوز الدور التركي بشكل عام ما تُتيحه "الشرعية الدولية."

٣ . إن نظرة تركيا إلى أن الوحدة الفلسطينية هي شرط للسلام في المنطقة، تجعلها لا تذهب في علاقاتها مع حماس إلى درجة الخلاف مع محمود عباس، وبالتالي فإن دعم تركيا لحماس لا يُسقط إعترافها وتعاملها مع محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية.

٤ . إن تركيا تفتقد في أي دور وسيط إلى الأوراق الضاغطة القوية التي تُمكّنها من إنجاح أية وساطة سواء بين "إسرائيل" وسوريا أو بين "إسرائيل" والفلسطينيين، أو حتى حماية أي إتفاق يتم التوصل إليه. ويمكن لتركيا، باستثناءات محدودة، أن تقوم بدور لوجستي ومقرِّب ومسهِّل.

٥ . كذلك فإن تركيا يمكن، أن تتعرض لضغوطات من جانب الغرب و"إسرائيل" للتخلي عن سياسات الإنحياز إلى القضية الفلسطينية عموماً. وقد بدا ذلك من خلال الضغط للإعتراف بالإبادة الأرمنية في الولايات المتحدة والسويد، وكذلك محاولة إستبدال الوساطة التركية بوساطة دول أخرى، ومن خلال تحريك قوى الداخل التركي المتشددة لإزعاج سلطة العدالة والتنمية، بل تهديدها بحظر الحزب عبر المحكمة الدستورية، وصولاً إلى التلويح بإسقاط هذه السلطة بالقوة.

٦ . إن سياسة تعدد الأبعاد التركية والإنفتاح على العالم العربي والإسلامي، لا يلغي الهدف الإستراتيجي الرسمي المُعلن لتركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي. ومع أنه لا توجد سياسة خارجية مشتركة وموحدة للإتحاد تجاه القضية الفلسطينية، لكن تركيا ستبقى مضطرة لأن تلتزم بضوابط محددة في دورها الشرق أوسطي أو في وساطتها.

٨ . محددات العلاقات المشتركة:

لم تخرج تركيا من إسرائيل، لنقول إنها عادت إليها. فالعلاقات التركية . الإسرائيلية أكبر وأعمق وأشمل من أن تَحدّ منها مسألة إعتذار أو تعويض. أما شرط رفع الحصار عن غزة، فلم يكن يوماً شرطاً بنيوياً لتطبيع العلاقات، بقدر ما كان ورقة إستغلال لتوظيفها في الداخل التركي، لكسب أصوات المتدينين البسطاء المخلصين فعلاً للقضية الفلسطينية، كما في الخارج لتغطية العدوان التركي المفتوح على سوريا منذ العام ٢٠١١ وحتى الآن. حتى إذا لم تعد هذه الورقة صالحة للإستخدام، رماها أردوغان في سلة المهملات غير سائلٍ عن قضية ولا من يحزنون. بالتالي لم تعد تركيا إلى إسرائيل ولا إسرائيل الى تركيا. ومنذ حادثة دافوس في العام ٢٠٠٩ وحادثة أسطول الحرية عام ٢٠١٠، لم تتغير العلاقات التركية الإسرائيلية إلا في الخطابات الرسمية والإعلام فقط .

لقد حكمت العلاقات المشتركة بين تركيا وكيان العدو محددات براغماتية أساسية بصرف النظر عن التكتيكات السياسية الطارئة أو الملابسات التي قد تحصل بهذه المناسبة أو تلك، ومن أبرزها:

أولاً: البناء على العلاقة الممتدة بين الطرفين على مدى عشرات الأعوام، وعدم القدرة (أو وربما عدم النية) في إحداث تغييرات جذرية ومباشرة فيها.

ثانياً: مراعاة الأوضاع السياسية في البلاد حين تسلّم حزب العدالة والتنمية الحكم، وخصوصاً وصاية المؤسسة العسكرية التركية على المشهد السياسي، وهي صاحبة العلاقات المميزة مع "إسرائيل."

ثالثاً: وضع العلاقة المشتركة تحت بند الخطوط العامة للأمن القومي التركي ومصالح تركيا الإستراتيجية التي أعاد الحزب الحاكم تفسيرها وصياغتها ولم ينقلب عليها بشكل دراماتيكي.

رابعاً: نظرية حزب العدالة في ضرورة تطويع السياسة الخارجية للإقتصاد، أي "الإرتباط المعزز" بينهما، في ظروف العلاقات الطبيعية، والفصل (فك الإرتباط) بينهما في فترات التوتر، أي الحفاظ على العلاقات التجارية والإقتصادية على الرغم من الخلافات السياسية، وهو ما فعلته تركيا بعد أزمة سفينة مرمرة.

خامساً: تجنب تركيا المواجهات المباشرة والحادة مع أيّ طرف، وصعوبة تحركها منفردة من دون شركاء إقليميين، بغض النظر عن مدى إرتفاع سقف الخطاب الإعلامي.

سادساً: إعتبار العلاقة مع دولة الإحتلال جزءاً من منظومة علاقات تركيا مع الغرب – الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وحلف شمالي الأطلسي– ومفتاحاً لنيل ثقة هذه الأطراف من خلال العلاقة الجيدة، أو على الأقل غير المتأزمة، مع كيان العدو.

سابعاً: حاجة تركيا لـ"إسرائيل" في عدة مجالات، وتحديداً التعاون الأمني وتطوير الأسلحة والصناعات الدفاعية، خصوصاً في أعوام حكم العدالة والتنمية الأولى.

ثامناً: مراعاة التدرج في العلاقة، بحيث تنعكس قوة الحزب الداخلية على حسن العلاقة مع دولة الإحتلال، وذلك تخففاً من بعض الإلتزامات والإرتباطات، بشكل هادئ وبطيء لا يؤدي إلى إيجاد أزمات حادة معها ولا يستثير الغرب ضدّ أنقرة.

تاسعاً: عدم تجاوز السقف العربي الرسمي والدولي في التعامل مع القضية الفلسطينية، والإلتزام بالحل السياسي لها وفق رؤية "حلّ الدولتين" والمبادرة العربية للسلام، بل والدعوة لإشراك حركة حماس في عملية التسوية.

عاشراً: عدم تخطي حدود الدعم السياسي – الإعلامي – المالي للفصائل الفلسطينية، مع مراعاة أن يكون الدعم المالي تحديداً على شكل معونات إغاثية وإنسانية ومشاريع دعم للبنية التحتية، لعدم الإضرار بالعلاقة المعقدة مع دولة الإحتلال قبل نشوء الأزمة معها.

بناء على هذه المحددات وفي ضوئها نسج حزب العدالة والتنمية علاقات تركيا مع كيان العدو على مدى أعوام، وعلى الرغم من أن الحكومة التركية لم تكن داعمة لفكرة أسطول الحرية ورحلته لكسر الحصار عن قطاع غزة سنة ٢٠١٠، إلا أن الإعتداء عليه وقتل عشرة مواطنين أتراك (تسعة مباشرة، وواحد بعد أشهر من العلاج متأثراً بجراحه) وضعها في موقف ضرورة الذود عن سيادة البلاد ومواطنيها.

٩ . سلبيات وإيجابيات في العلاقات الإسرائيلية– التركية:

أ – مؤشرات سلبية:

- إمتناع وزير الخارجية التركي، مولود تشاويش أوغلو، عن المشاركة في مؤتمر ميونخ للأمن، في شباط ٢٠١٥، وذلك بسبب قيام منظمي المؤتمر بتخصيص المقعد الذي سيجلس فيه خلال جلسات الإجتماعات، إلى جانب المقاعد المخصَّصة للوفد الإسرائيلي المشارِك في المؤتمر.

-إنتقاد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لمشاركة نتنياهو في مسيرة تضامن باريس بعد أعمال القتل التي وقعت في مبنى مجلة "شارلي إبدو"، ورَدُّ وزير الدفاع الحالي ووزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، أفيغدور ليبرمان، واصفا أردوغان بأنه "بلطجي معاد للسامية."

- وجود وزير الدفاع موشيه يعلون السابق على رأس طاقم المفاوضات مع تركيا، وهذا بحدِّ ذاته كان أحد عوامل إفشال التوصل لإتفاق.

ب – مؤشرات إيجابية:

- إسرائيل تدعم حق تركيا في الدفاع عن نفسها في مواجهة المنظمات الإرهابية.

- إسرائيل ترى مثل تركيا أن الرئيس الأسد قد فقد شرعيته منذ زمن، وأن الحل في سوريا لابد أن يكون من دونه.

-على تركيا وإسرائيل أن تتعاونا معاً لمواجهة الرئيس الأسد.

-إسرائيل تدرك أن تركيا لاعب مهم في شأن غزة.

-إسرائيل تدعم التوجهات الإنسانية لتركيا في غزة.

-تصريح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، للصحفيين على متن طائرته أثناء عودته من زيارة للملك سلمان في السعودية، في كانون الثاني ٢٠١٦، بأن إسرائيل محتاجة لدولة مثل تركيا، كما أن تركيا أيضا بحاجة إلى إسرائيل.

-لقاء الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وحواره لمدة دقائق معدودة مع وزير البنية التحتية والطاقة والموارد المائية الإسرائيلي، يوفال شطاينيتس، خلال قمة الأمن النووي التي عُقدت في واشنطن في شهر آذار ٢٠١٦.

-إرسال رئيس الوزراء السابق، أحمد داود أوغلو، رسالة تعزية لعائلات الإسرائيليين الذين قُتلوا في تفجير في إسطنبول في آذار ٢٠١٦.

-حضور مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية دوري غولد إلى إسطنبول لمتابعة جرحى الإنفجار من الإسرائيليين حيث اعتُبِرت زيارته أرفع زيارة لمسؤول إسرائيلي منذ ٢٠١٠، كما تم تسهيل عمله بشكل كبير من الجانب التركي.

-إجماع مجموعة دول غرب أوروبا التي تضم أستراليا ونيوزيلندا وإسرائيل وتركيا بالإضافة إلى دول أخرى ومنها عربية، في حزيران ٢٠١٦، على ترشيح إسرائيل، لترؤُس اللجنة القانونية في الأمم المتحدة.

١٠ . الظروف الموضوعية لترميم العلاقات الإسرائيلية– التركية:

لقد تشكلت مع مرور الوقت ظروف موضوعية حاكمة ومتحكمة في العلاقات المشتركة بين الجانبين التركي والإسرائيلي ومن أبرزها ما يلي:

-عدم ممانعة تركيا عودة العلاقات من الناحية المبدئية وربطها الأمر بشروط إجرائية.

-تضرر الطرفين من فترة إنقطاع العلاقات الدبلوماسية، فتركيا، وفق الحسابات البراغماتية الإقليمية، فقدت القدرة على لعب دور مؤثر في القضية الفلسطينية بعد تردّي علاقاتها مع كلٍّ من تل أبيب والقاهرة، بينما حَالَ الفيتو التركي دون مشاركة "إسرائيل" في بعض أنشطة ومناورات حلف الناتو، فضلاً عن أنها فقدت صداقة دولة إقليمية كبيرة، في فترة تمر فيها المنطقة بتحولات سياسية – إجتماعية ضخمة تمتاز بحالة غموض مربِكة ونتائج دراماتيكية غير متوقعة.

-رغبة الطرفين في ترميم العلاقة بينهما لِطَيّ صفحة الخلاف والتوتر.

-الضغوط الأمريكية على حليفيها الإستراتيجيَيْن في المنطقة للتقارب في ظلّ المتغيرات الإقليمية الكثيرة.

-قناعة الطرف الإسرائيلي بعدم جدوى تأخير الملف أكثر من ذلك، بعد أن كان يراهن على تراجع آخر لحزب العدالة والتنمية في إنتخابات تشرين الثاني من العام الماضي، يُضعف من موقف تركيا في المباحثات.

بينما أعادت نتائج الإنتخابات الحزب إلى أغلبيته البرلمانية وساعدته على تشكيل حكومة قوية بمفرده، فاضطر نتنياهو لتفعيل الملف المجمد على طاولته منذ ٢٠١٤.

-تطورات الأزمة السورية وما نجم عنها من تهديدات مشتركة للطرفين، في مقدمتها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

-الإنتشار الروسي العسكري المباشر في سورية منذ نهاية أيلول ٢٠١٥، وهو عامل مهدِّد لِكِلا الطرفين، بغض النظر عن درجة التنسيق بين روسيا و"إسرائيل."

-النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، وخصوصاً في سورية، والذي ينظر له الطرفان بنوع من الريبة، تحديداً بعد الإتفاق النووي بين إيران ودول ٥+١ الذي من شأنه أن يزيد من هذا النفوذ.

-الحاجة المتبادلة في ملف الغاز الطبيعي، بعد العقوبات الروسية الإقتصادية على تركيا وإكتشاف حقول على الشواطئ الفلسطينية واللبنانية تتجه "إسرائيل" للسيطرة عليها وإستثمارها، بحيث تقلل تركيا من نسبة إعتمادها على الغاز الروسي (٥٥% من حاجة تركيا من الغاز الطبيعي يأتي حالياً من روسيا)، وتجد "إسرائيل" سوقاً جديدة وممراً لعبور "غازها" إلى الدول الأوروبية.

-العزلة السياسية النسبية التي تعانيها تركيا في المنطقة، والنداءات المتكررة من مسؤولين في الحكومة والحزب الحاكم بضرورة مراجعة السياسة الخارجية وتصويب مسارها، في محاولة لتقليل الخصوم وتدوير الزوايا مع عدد من دول المنطقة.

-تأييد جزء مهم من المعارضة التركية (حزبا الشعب الجمهوري والشعب الديمقراطي تحديداً) لتعديل سياسة تركيا الخارجية، وخصوصاً في جزئية إعادة العلاقة مع "إسرائيل."

-رغبة تركيا في كسب دعم يهود روسيا لكبح جماح بوتين في حزمة عقوباته ضدّ تركيا، فضلاً عن زيادة التوتر معها.

-إنشغال أنقرة بالتصعيد العسكري مع حزب العمال الكردستاني منذ تموز ٢٠١٥، ورغبتها في التركيز على حسمه أولاً، وتحييد العامل الخارجي في إذكائه ثانياً.

-التخوف التركي من تسارع خطوات المشروع السياسي لأكراد سورية على حدودها الجنوبية، وهو ما تراه أنقرة خطاً أحمر وفق معايير أمنها القومي، مضافاً للعلاقات التي تربطهم بدولة الإحتلال سياسةً وتسليحاً. حيث تأمل تركيا أن تحدّ من طموح حزب الإتحاد الديمقراطي (الكردي السوري) في إقامة ممر كردي شمال سورية يمتد من حدود العراق إلى البحر المتوسط، من خلال التقارب مع تل أبيب وإرضائها.

-رغبة تركيا في تسجيل إنجاز سياسي لها من خلال إسهامها بتخفيف الحصار عن قطاع غزة، ووصول مباحثات "تثبيت وقف إطلاق النار" غير المباشرة بين "إسرائيل" وحماس إلى طريق مسدود، الأمر الذي قد يعزز الدور التركي في الشأن الفلسطيني.

-تطور العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الطرفين منذ عام ٢٠١٠ (بل منذ تسلم العدالة والتنمية الحكم سنة ٢٠٠٢) بالرغم من الأزمات الدبلوماسية بينهما، ورغبتهما في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما، ومركزية المصالحة السياسية في هذا السياق، حيث زاد حجم التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب منذ سنة ٢٠١٠ التي وقع فيها حادث مافي مرمرة وحتى سنة ٢٠١٤ بنسبة ٦٩,٥% (من ٣,٤٤٠ مليون دولار سنة ٢٠١٠ إلى ٥,٨٣٢ مليون دولار سنة ٢٠١٤).

١١ . المغازي السياسية للإتفاق:

إن إهتمام الطرفين بتكوين تحالفات جديدة والشعور بالحاجة المتبادلة من كل طرف تجاه الآخر في ظل الأخطار المشتركة خاصة في المجال الأمني وفيما يتعلق تحديداً بالمسألتين السورية والكردية، وما يتعلق بالدور الإيراني في المنطقة إنما شكلت دافعاً مهماً للتوصل إلى الإتفاق، وقد تم التعبير عن هذا من قِبل زعماء ومسؤولين من الطرفين .

الجدير بالذكر أن الإتفاق تم ضمن تفاهمات إقليمية غير مباشرة تجمع كلاً من تركيا والسعودية وقطر وإسرائيل، في ظل مواجهة هذه الدول لتهديدات مفترضة أو ظروف مشتركة سواء من الموقف تجاه داعش أو الإستياء من الدور الإيراني في المنطقة خاصةً بعد حالة الإحباط التي تشكلت إثر توقيع الإتفاق حول البرنامج النووي الإيراني لدى عدد من دول المنطقة، فضلًا عن تراجع الثقة بين هذه الدول وبين الولايات المتحدة

كحليف أساسي لها. كما أن دولاً مثل مصر والإمارات قد تنضم لهذه الدول لتشكِّل معاً محوراً خاصاً في المنطقة .

أمَّا على المستوى الإقليمي، فإن الإتفاق يُعدّ عاملاً أساسيّاً لتحقيق بعض التوازنات الإقليمية إضافةً إلى غيره من عمليات التقارب خاصة بين روسيا وتركيا التي قد تقود لجولة من المشاورات الواسعة من أجل تحقيق الإستقرار الإقليمي، لاسيما في الملف السوري تحديداً .

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإن إتفاق المصالحة التركية مع إسرائيل لا يفيد بحصول تغيير في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية بل من المرجَّح أن نشهد دوراً أكبر لتركيا في القضية الفلسطينية، وقد اتّضح هذا في الوعد بالإفراج عن الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حركة حماس، وفي تنسيق تركيا حول الإتفاق مع حماس ومع السلطة الفلسطينية. وقد أفادت بعض المصادر الصحفية التركية بأن تركيا طلبت من حماس طرح مطالبها من أجل فكِّ الحصار عن غزة والمواد التي يلزم إدخالها إليها[١]، خاصةً أن الإتفاق التركي–الإسرائيلي بشكل عام لقي ردوداً إيجابية من الفلسطينيين الذين ينتظرون تخفيف الحصار عنهم بالرغم من التوقعات بتحقيق إختراق أكبر، باستثناء رفض موضوع تطبيع العلاقات مع إسرائيل وهو موقف مبدئي لدى الشعب الفلسطيني.

على الرغم من كل شيء يمكن القول إن ضعف الثقة أو إنعدامها بين الطرفين ما زال موجوداً حيث يرى الإسرائيليون أن الأزمة لم تكن لأسباب دبلوماسية بحتة بل هي مرتبطة بفكر وأيديولوجيا القيادة التركية، لذلك، فإن هناك شكوكاً مثلا في مدى تحقيق تعاون أمني وعسكري وثيق مما يشير إلى أن إسرائيل سوف تستمر في العمل على توفير بدائل عن تركيا، كما يعزِّز عدم الثقة وجودُ ليبرمان على رأس وزارة الدفاع، وهو أحد المعارضين لإتفاق المصالحة مع تركيا .

ويمكن هنا إضافة أن هناك شعوراً أكبر في إسرائيل بأن تركيا هي من تحتاج إسرائيل بشكل أكبر وأن إنجاز الإتفاق بتحقيق نسبي أكبر لصالح الشروط التركية يُعدّ إنجازاً تركيّاً. وفي سياق الثقة المتدهورة تحاول تركيا أن تجعل لها موطئ قدم أرسخ في القضية الفلسطينية، وقد حاولت بشكل جدي تخفيف الحصار عن قطاع غزة وما زالت متمسكة بعلاقاتها مع حماس، في حين نجد في المقابل دعوات في إسرائيل لتكثيف العلاقة مع حزب العمال الكردستاني الذي تخوض تركيا معه حرباً حقيقية حالياً في مدن الجنوب الشرقي

[١] http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160714090925201.html - a24

التركية. وفي السياق نفسه أكَّدت تركيا للفلسطينيين أنها لن تتخلى عن العلاقة معهم، في حين حاولت إسرائيل أن تؤدي الدور نفسه، إذ قام نتنياهو بالإتصال بالرئيس القبرصي وأطلعه على الإتفاق وأكَّد له عدم تأثيره على العلاقات الإسرائيلية–القبرصية .

لا شك أن الإعلان عن عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى مجاريها برعاية أمريكية مباشرة لم يكن سببه الإعتذار الإسرائيلي، بقدر ما كان لأسباب سياسية وإستراتيجية بالدرجة الأولى لها علاقة أولاً، بكون الدولتين حليفتين للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ولهما دور وظيفي في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، وعليهما القيام بهذا الدور حينما تقرر واشنطن ذلك. وثانياً، بسبب الحاجة التركية الإسرائيلية إلى كيفية التعامل مع الأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية خصوصاً بعد أن أخفقت الإستراتيجية التركية في تحقيق أهدافها بخصوص هذه الأزمة ووصول هذه الإستراتيجية إلى ما يشبه التآكل والخوف من ارتداد التداعيات على داخل تركيا بسبب التورط التركي عسكرياً وسياسياً في الأزمة السورية على الأرض. وثالثاً، فإن عودة العلاقة بين الجانبين يعني عودة التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي بما يعني ذلك التوطئة لحروب محتملة في المنطقة، خصوصاً بعد نشر تركيا للدروع الصاروخية الأمريكية ومن ثم صواريخ باتريوت على أراضيها. بمعنى آخر، فإن من يدقق في توقيت الإعتذار الإسرائيلي وعودة الدفق السياسي للعلاقات بين أنقرة وتل أبيب لا بد أن يرى أن المسألة أقرب إلى صفقة سياسية من مجرد إعتذار أدبي .

إن الإنعطاف التركي الجديد نحو الكيان الإسرائيلي له علاقة بما وصلت إليه السياسة التركية من فشل إزاء الأزمة السورية والإصطدام بالبعد الإقليمي وتحديداً دور كل من إيران وروسيا والعراق وحزب الله، حيث كان لهذا البعد الدور الأكبر حتى الآن في صمود النظام السوري والتراجع التركي، إذ بدا الدور التركي بعد مرور خمسة اعوام من عمر الأزمة السورية محدوداً وفاقداً للكثير من أوراقه وعناصر قوته لاسيما في ظل قدرة النظام السوري على تحريك أوراقه القادرة على إزعاج تركيا ودبلوماسيتها، وصولاً إلى أن تركيا بدت وكأنها قد حشرت نفسها في صدام إقليمي مباشر ومتعدد المستويات والدوائر مع إيران في ساحات سوريا والعراق ولبنان وفلسطين وصولاً إلى أرمينيا وأذربيجان .

لا يمكن إذن النظر إلى عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية في التوقيت الذي حصلت فيه على أنها مجرد عودة لعلاقات عادية بين دولتين تحدث بينهما مشكلات وخلافات لهذا السبب أو ذاك، إنما يجب النظر إلى هذه العودة على أنها مسار للتحالفات الإقليمية وإستجابةً للسياسة الأميركية التي تقف وراء مثل هذا التحالف .

بالتالي لا شك بأن الدلالات السياسية الإقليمية للعلاقة التركية – الإسرائيلية حاضرة بقوة في صفقة الإعتذار الإسرائيلي المفبرك، وإذا كان الأمر بالنسبة للكيان الإسرائيلي طبيعياً وبمثابة سياسة مدروسة لها أهداف واضحة تتعلق باستغلال الدور التركي في المنطقة لصالح المخططات الإسرائيلية، فإنه بالنسبة للجانب التركي قد كشف الأزمة السياسة التركية وإزدواجية هذه السياسة وتلونها، إذ تستخدم خطاباً إسلامياً شعبوياً موجهاً للشارع العربي والإسلامي بغية كسب المزيد من الشعبية في هذا الشارع والمساهمة في دعم حركات إسلاموية من لون محدد وتحديداً حركة الإخوان المسلمين بغية إيصالها إلى سدّة المشهد السياسي أملاً في رسم ملامح سياسية محددة للمنطقة. ومن جهة ثانية تكشف عن حقيقة الدور الوظيفي لتركيا في منظومة الإستراتيجية الأمريكية الأطلسية إزاء المنطقة عموماً.

خاتمة:

باختصار قد يبدو للبعض أن العلاقات التركية – الإسرائيلية كانت في قطيعة تامة قبل الإعتذار الإسرائيلي والإعلان الرسمي عن عودة العلاقات بين الجانبين، ولعل مفاد هذا الإعتقاد تلك الحملات الإعلامية والمواقف التي كان بطلها بامتياز رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، بدءاً من حادثة دافوس الشهيرة ومروراً بأحاديثه الكثيرة عن غزة والقدس وفلسطين وليس إنتهاءً بتصريحاته الأخيرة عن أن الصهيونية معادية للسلام ومقارنتها بالنازية والتي اضطر إلى تقديم الإعتذار عنها، عندما قال أن تصريحاته عن الصهيونية فهمت بطريقة خاطئة. إلا أن الحقيقة أنه في زحمة هذه الحملات والمواقف الإعلامية ظلت العلاقات بين الجانبين جيدة، وفي جوانب محددة كانت حتى أفضل مما سبق. فعلى المستوى الأمني كان لافتاً وغريباً في وقت واحد الموافقة التركية على إستفادة الكيان الإسرائيلي من المعلومات الأمنية لحلف الأطلسي على الأراضي التركية، حيث اشترط الحلف مسبقاً نشر بطاريات صواريخ باتريوت على الأراضي التركية بمثل هذه الموافقة، وهذا أمر خطير نظراً لأنه يعطي كل البيانات الأمنية التي يوفرها الحلف للكيان الإسرائيلي، وهي بيانات تتعلق بالتجسس على إيران والعراق وروسيا وسوريا ويمس الأمن الإستراتيجي والقومي لهذه الدول.

وفي سياق المواقف ايضاً برزت مواقف غريبة من أردوغان تجاه الكيان الإسرائيلي، ولاسيما عندما قرر على وجه السرعة إرسال طائرات وفرق تركية للمشاركة في إطفاء الحرائق الضخمة التي اندلعت في جبال الكرمل في شمال فلسطين المحتلة، حيث كادت هذه الحرائق أن تسقط حكومة نتنياهو بسبب عجزها عن الحد منها، والغريب أن هذا الموقف من أردوغان جاء في ذورة الخلاف الإعلامي بين الجانبين بشأن الإعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية واستدعاء الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في تل أبيب وتوجيه إهانة مباشرة له عندما تم إجلاسه على كرسي منخفض. هذه الشواهد وسواها تدل على عودة تركيا إلى القيام بالدور الوظيفي الكامل في المنظومة الأمريكية – الإسرائيلية تجاه دول المنطقة خلافاً لشعاراتها الإسلاموية، وذلك بعد أن نجحت في جعل نفسها راعية ومديرة لحركات الإسلام السياسي المشبوه ولاسيما حركة الإخوان المسلمين في العالم العربي.